المنظومة التربوية والقيم المجتمعية

بقلم
د/ عبد الباسط هويدي (*)

ملخص

تعتبر المنظومة التربوية أحد أهم المجالات الأساسية للتنشئة الاجتماعية، ووسيلة يهدف من خلالها المجتمع إلى ترسيخ القيم المجتمعية وانطلاقا من ذلك فإنها تعتبر أداة اجتماعية للمحافظة على قيم المجتمع وكذا إعادة إنتاجها واستدماجها ومجال لممارسة فردية وجماعية ذات بعد قيمي حاسم في بلورة سلوكات أخلاقية تصب في الحياة الاجتماعية. ومن ثمة، لا بد أن تجسد هذه المنظومة قيم المجتمع وأن تساهم في الرقي به وفي بناء قدرات التمحيص والنقد والاختيار العقلي المسؤول لدى الناشئة بلوغا للمواقف الأخلاقية الايجابية سواء كانت فردية أم جماعية.

وفي هذا المقال سوف نحاول استعراض أهم الجوانب الاجتماعية التي تعالجها المنظومة التربوية، والتي تتمثل أساسا في القيم الاجتماعية، والقيم الأخلاقية والإنسانية.

الكلمات المفتاحية: القيم، المجتمع، التربية، المنظومة، التنشئة الاجتماعية، التعليم.

مقدمة

يقصد بالقيم، مجموعة من الأخلاق والتمثلات السلوكية والمبادئ الثابتة أو المتغيرة التي ترتبط بشخصية الإنسان إيجابا أو سلبا. وبالتالي، تحدد كينونته وطبيعته وهويته انطلاقا من مجموع تصرفاته الأدائية والوجدانية والعملية.

وهي تكوين فرضي يستدل عليه من خلال التعبير اللفظي والسلوك الشخصي والاجتماعي، وهي عبارة عن تنظيمات، لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني

(*) أستاذ محاضر "أ" بقسم العلوم الاجتماعية ـ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ـ جامعة الوادي.
habdelbasset@yahoo.fr

وأوجه النشاط، وهي مفهوم مجرد ضمني، غالبا يعبر عن التفضيل الذي يرتبط بالأشخاص أو الأشياء، أو المعاني أو أوجه النشاط[1].

ومن المعلوم أن كلمة القيم من الناحية الصرفية جمع قيمة. وتحيل كلمة القيمة على مكانة الإنسان التي يتبوأها بين الناس، وشأنه في المجتمع، كما ترتبط هذه القيمة حكما وتقييما بالأفعال البشرية والتصرفات الإنسانية بشكل ذاتي وموضوعي.[2]

وتتخذ القيم أبعادا جمالية وسياسية واجتماعية وثقافية ودينية وفلسفية. وكل منا يعلم أن الكتب السماوية قد صورت القيم في كل تمظهراتها المتناقضة، وحثت الإنسان على التمثل بالقيم الفضلى والالتزام بالأخلاق السامية العليا من أجل الفوز بالجنة والابتعاد عن النار، وفي المقابل نهته عن الإتيان بالقيم الأخلاقية المشينة المنافية لمبادئ الكتب السماوية وشرائعها الربانية.[3]

والقيم الإنسانية كذلك، موضوعات لما ينبغي أن يكون عليه الفعل الإنساني ومن ثم فهي شرط ضروري يمنح الإنسان إحساسا قويا بإنسانيته وقيمته[4]. ومن جهة أخرى، فقد خصصت الفلسفة مبحثا للقيم سمته بالأكسيولوجيا إلى جانب مبحث الوجود، ومبحث المعرفة. وربطت القيم بالخير والحق والجمال، وناقشت هذه القيم من خلال طرح مجموعة من الأسئلة حول طبيعتها: هل هي قيم ذاتية أو موضوعية؟ وهل هي مطلقة أو نسبية؟ وهل هي خالدة أو متغيرة؟[5]

وسوف نحاول فيما يلي أن نتحدث عن دور المنظومة التربوية في توريث القيم الاجتماعية للأجيال القادمة من خلال المناهج الدراسية والكتاب المدرسي بالتحديد.

أولا- المنظومة التربوية والقيم المجتمعية

1- المدرسة الجزائرية والقيم المجتمعية:

المدرسة معهد للتربية والتعليم، لها قوانين خاصة وأنظمة معينة، أنشئت لغرض حيوي هو أن تقود المجتمع إلى كل رقي، والغرض منها تحقيق مبدأ عظيم وفكرة سامية تلك الفكرة هي تربية كل طفل تربية حقة تجعله عضوا نافعا في المجتمع[6].

إن تنامي الوعي بالوظيفة الأخلاقية للمؤسسة المدرسية، واعتبارا للموقع المركزي الذي يحتله العنصر البشري داخل هذه المؤسسة، يبدو من الأساسي الحديث عن البعد القيمي في المنظومة التربوية. وتستجيب هذه الرؤية لسياق يتميز بالمعطيات التالية:[7]

- حصول تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على الصعيد الوطني والعالمي.

- تزايد الانشغالات بمجال الحقوق والقيم باعتبارها ضرورة تربوية وحضارية وشرطا للمواطنة والديمقراطية.
- انتشار مبادئ حقوق الإنسان وبروز قيم جديدة تقوم على الحداثة والتنوع الثقافي والمواطنة الكونية والأنسنة.
- إرساء ورشات الإصلاحات التي تعرفها المنظومة التربوية في الجزائر والتي تطال مجمل مجالات التربية والتكوين.

ويمكننا أن نلخص المرتكزات العامة التي يعتمدها النظام التربوي الجزائري في مجال القيم فيما يلي:[8]

- قيم العقيدة الإسلامية السمحة.
- قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية.
- قيم المواطنة.
- قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية.
- قيم الديمقراطية والحداثة.

1-1- القيم المركزية في المنظومة التربوية:

تعتبر المؤسسة المدرسية فضاء لتعلم التفكير المستقل والمسؤول، وهي من ثمة رافد أساسي لإنتاج القيم. غير أن هذه المهمة لن تكون حقيقية إلا إذا تمت على نحو نقدي وعقلاني. وفي هذا الصدد يمكننا تحديد اختيارات وتوجهات المنظومة التربوية في مجال القيم في الآتي:

أ- الغايات المتوخاة في مجال القيم:[9]

- تعزيز قيم العقيدة الإسلامية السمحة.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- ترسيخ الهوية الحضارية والوعي بتنوع وتفاعل وتكامل روافدها.
- ترسيخ قيم المعاصرة والحداثة.
- التفتح على مكاسب ومنجزات الحضارة الإنسانية بما تحمله من قيم الحداثة والمعاصرة.
- تنمية روح المواطنة.
- ترسيخ حب المعرفة وطلب العلم والبحث والاكتشاف .
- تنمية الوعي بالمسؤوليات والحقوق.
- التشبع بروح الحوار والتسامح واحترام الحق في الاختلاف.

- تنمية الذوق الجمالي والحس الفني.

ب- الحاجات الشخصية للمتعلمين في مجال القيم:[10]

- إعمال العقل واعتماد الفكر النقدي.
- الاستقلالية في التفكير والممارسة.
- التفاعل الإيجابي مع المحيط الاجتماعي على اختلاف مستوياته.
- روح المسؤولية والانضباط.
- ممارسة المواطنة والديمقراطية.
- احترام الشخصية الإنسانية.
- الإنتاجية والمردودية.
- تثمين العمل والاجتهاد والمثابرة.
- المبادرة والابتكار والإبداع.
- التنافسية الإيجابية.
- الوعي بالزمن والوقت كقيمة أساسية في المدرسة وفي الحياة.
- احترام البيئة الطبيعية والتعامل الإيجابي مع الثقافة الشعبية والموروث الثقافي والحضاري.

1-2- مكانة القيم في المنظومة التربوية:

لا يجادل اثنان في الدور الذي تضطلع به التربية والتنشئة الاجتماعية في توجيه الأمم والشعوب وصولا إلى تحقيق غاياتها الكبرى وأهدافها، تأسيسا على منهاج معين ووفق اختيارات ومداخل محددة، ومخرجات معينة بشكل تقريبي أو نسبي. وتأسيسا على ذلك، فإن تحديد معالم السياسة التربوية لبلد ما تتجسد في المنهاج الدراسي بكل مكوناته، بمعنى أن المدرسة تلعب دورا لا يستهان به في توجيه دفة التنمية من أجل تحقيق الحاجات الآنية والمستقبلية لأبناء هذا المجتمع أو ذاك، ومن ثم كانت المدرسة عاملا لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال في الرفع من القيمة المضافة المدعمة لإنتاجية الأمم والشعوب.[11]

فالنظم التربوية في العالم تحدد وتصوغ حاجيات الأمم من منظور مستقبلي في شكل مدخلات ومخرجات، وتعهد إلى وكلاء التربية مهمة العمل على تحقيقها لدى الناشئة، فالغايات ينبغي أن تحقق، أو على الأقل توضع اللبنات الأساسية لتحقيقها من خلال مخرجات المنظومة التربوية ككل، وهذه الغايات هي التي تحدد مسار التربية المستهدف، وبمعنى آخر، فإن غايات التربية والتعليم في كل بلد، تحاول الإجابة عن سؤال جوهري وأساسي وهو، أي تعليم نستهدف لأي

مستقبل؟

وبطبيعة الحال، لا يمكن تحقيق تلك الغايات بالاقتصار على تحديد غايات التربية، ورسم سياستها في شكل مدخلات ومخرجات للنظام التربوي وكفى، بل من الضروري الاهتمام أيضا وبشكل أساسي بالعنصر البشري الموكول إليه تدبير وتنفيذ هذه المهمة النبيلة.[12]

2- المدرسة والمحيط الاجتماعي:

إن النظام التربوي الذي تجسده المدرسة ليس إلا نظاما اجتماعيا،[13] ولا يمكن للمدرسة وحدها كمؤسسة أن تكّون نظاما اجتماعيا فاعلا إلا إذا كانت منفتحة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي والطبيعي، محليا ودوليا، وأن تتحلى بالمرونة اللازمة، لأن أي أمة في العصر الحديث لا يمكنها أن تعزل نفسها عن محيطها الدولي كما فعلت الصين مثلا ذات فترة من تاريخها الحديث، بل الواقع يفرض على المدرسة في صيغتها الجديدة، التعامل مع جميع معطيات الواقع بحمولتيه التقليدية والحديثة بشكل منفتح ومرن، ومن ثم كان الدور الأساسي للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ومهمتها الأساسية تتحدد في إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية بما لا يتعارض مع منظومة قيمنا وهويتنا المتميزة، وصولا إلى تحقيق التنمية الشاملة وفق خصوصياتنا الوطنية، في بعديها المحلي والجهوي، والدولي، وهذا بالضبط هو ما يشكل روح المهمة الجديدة للمدرسة الجزائرية.

إن الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة لأمة من الأمم ليست عملية يسيرة التحقق سهلة المنال، إنها عملية تتطلب مجهودا جبارا متواصلا، وإرادة للتغيير نحو الأحسن كروح جماعية تتوجه إليها جميع قوى الأمة بعزيمة وبصيرة لكسبها كرهان، ولا يمكن بحال كسب هذا الرهان والمحافظة عليه على المدى البعيد، وجني ثماره على أبعد مدى ممكن، إلا من خلال منظومة قيم قوية رصينة وواضحة، وليس هناك جهاز اجتماعي أقدر وأفضل وأنسب لغرس مثل هذه القيم السامية النبيلة لدى الناشئة أفضل من المدرسة بجميع صيغها وأشكالها التربوية والتعليمية والتكوينية.

من هنا، فمن الضروري اعتبار القيم كمدخل أساسي في إصلاح منظومتنا التربوية، وفي مجال القيم بالذات حدد لعملية إصلاح المنظومة التربوية الاختيارات والتوجهات التالية:

- قيم العقيدة الإسلامية.
- قيم الهوية الحضارية، ومبادئها الأخلاقية والثقافية.

- قيم المواطنة.
- قيم حقوق الإنسان ومبادئها الإنسانية.

2-1- المدرسة والتطبيع الاجتماعي:

لا شك في أن النهوض بالمجتمع لا يكون إلا مصحوبا بالتجديد في ميدان التربية والتعليم.[14] وهي المهمة المنوطة بالمدرسة كإطار لهذا التجديد، والمدرسة بوصفها وحدة منظمة ذات أهداف ومناهج ونظم، يوكل إليها المجتمع الإسهام في مهمة تحقيق عملية التطبيع الاجتماعي، لم تكن – بهذا المفهوم – مجهولة في المجتمع الإنساني منذ مرحلة مبكرة جداً من التاريخ. ففي القرن الثامن عشر قبل الميلاد، وفي العراق بالتحديد شهدت البشرية ولادة ما نطلق عليه اليوم النظام التربوي، ففي مدينة «أور» دلت الآثار على أن هنالك بيوتاً خصصت للتعليم، كان الأطفال يذهبون إليها كل صباح حاملين معهم لوازمهم وغذاءهم وعندما يعودون إلى بيوتهم يجدون أنفسهم أمام واجبات لابد من إنجازها، وكانوا يبدؤون تعليمهم في سن الخامسة أو السادسة وكانت دراستهم تمتد حتى سن النضج، يتعلمون القراءة والكتابة والنصوص الدينية، وفي مصر كانت حركة مدرسية جسدتها صورة الكاتب المصري المنتشرة بكثرة في الآثار الفرعونية، وكان التعليم مرتبطا بالحياة فقد كشفت الحفريات في كل من العراق ومصر عن لوحات متعددة تشير إلى عمليات حسابية ومسائل هندسية تطبيقية، كما تشير إلى نصوص تتصل بعلاقات الجيوش في أثناء الحرب، وفي حقبة ما قبل الإسلام كانت الشفاهية الأسلوب الأول في الاتصال الفكري وفي عملية نقل الثقافة عبر المجالس والأسواق، وبعد ظهور الإسلام وانتشاره كان المسجد بمثابة المدرسة الأولى، ثم نشأت إلى جواره أمكنة أخرى في نشر العلم والحث عليه منها الكتاتيب ودكاكين الوراقين وبيوت العلماء وقصور الخلفاء والأمراء والوجهاء، وحتى الصحراء كانت موئلاً يرتاده العلماء لأخذ الفصاحة، لكن المدرسة بالمفهوم الاصطلاحي يمكن إرجاع ظهورها إلى سنة 459هـ حين أسست المدرسة النظامية. ثم عمّ هذا النمط من المدارس في العالم الإسلامي، وفي مختلف العصور تقوم المدرسة بوظيفتها الاجتماعية الرئيسية وهي ديمومة ثقافة المجتمع وتنميتها وتوفير البيئة الملائمة التي تؤدي إلى حصول التطبيع الاجتماعي، وفي إطار هذه البنية تمارس المدارس أنشطة عديدة تتوسل بها لتحقيق وظيفتها الاجتماعية وتشرف على التفاعلات والمعاملات التي تؤدي إلى تسريع عملية التطبيع الاجتماعي لدى طلبتها وتستخدم المدرسة الطرائق المباشرة في تدعيم القيم السائدة في المجتمع عن طريق تضمينها في المناهج الدراسية المقررة بشكل مباشر، وتستخدم المدرسة معادلة العقاب والثواب لتدعيم القيم الاجتماعية

والسلوكيات المرغوبة وبصورة متدرجة ولكن بصورة مختلفة لما يحصل داخل الأسرة من حدة وانفعال، على أن خير ما تقدمه المدرسة كمؤسسة مؤهله للتطبيع الاجتماعي هو النماذج الحية المؤثرة المتمثلة بالمعلم ذي المركز الايجابي الفعال الذي يجسد كل النظم الموضوعية في المدرسة وكل الأساليب المستخدمة في التطبيع الاجتماعي.[15]

ثانيا- المنظومة التربوية والقيم الأخلاقية والإنسانية

يتعرض العالم اليوم لموجة من الجرائم الأخلاقية المتتابعة والمشكلات الاجتماعية الشائكة التي تتمثل في مظاهر مختلفة من الممارسات والأنماط السلوكية المنحرفة التي سلبت من الأفراد والمجتمعات السعادة والأمن والاستقرار وجلبت العديد من الأمراض والعداوات، وفي ظل عصر الإعلام وتقنيات الاتصال والعولمة تجد المجتمعات الإسلامية نفسها تعاني من تلك الجرائم رغم رصيدها الهائل من التعاليم الإسلامية والقيم الأخلاقية والعادات الاجتماعية التي بمجموعها تنشد بناء الإنسان بناءً متكاملاً.

وتجمع معظم الدراسات والبحوث على أن المسؤولية الأولى عن مثل هذه الظواهر السلبية في الأخلاق إنما يقع على المؤسسات التربوية بما تقدمه من مناهج دراسية تقصر اهتمامها على تزويد الطلاب بمعارف ومعلومات تقدم في الاختبارات فقط، وأمام هذه المظاهر السلبية في الأخلاق التي تجتاح مجتمعاتنا الإسلامية وأبناءنا الطلاب يرى عدد من التربويين اليوم بأن التربية الأخلاقية من الاتجاهات التربوية التي ستسهم في معالجة مثل هذه المظاهر.

وتعرف التربية الأخلاقية بأنها التعليم الموجه نحو تقديم المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة لاكتساب السلوك المقبول (السلوك الحسن) وفقاً للتربية الإسلامية، فهي تعنى بتزويد النشء بالقيم الأخلاقية التي يريد المجتمع غرسها في أبنائه، كما تعنى بمعالجة السلوكيات المنحرفة ووقائية المجتمع من جرائم الأخلاق، وهذه من أهم وظائف المدرسة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال المواد الدراسية والأنشطة والمعلم، وتتنوع الأساليب التي تقدم من خلالها التربية الأخلاقية للطلاب، ومن أهمها: القدوة الحسنة، وأسلوب الحوار، والتربية عن طريق المشاركة والممارسة العملية، وعن طريق غرس الإيمان بالرحمة الإنسانية، ويعتبر تضمينها ضمن أهداف ومحتوى المنهج المدرسي هو من أكثر الأساليب فاعلية.[16]

فقد أثبتت نتائج الدراسات التربوية الحديثة فاعلية التربية الأخلاقية في غرس الأخلاق والقيم المثالية في نفوس الطلاب، وتنمية القيم والأخلاق الإيجابية لديهم، كما أثبتت كذلك أن التربية الأخلاقية غير المباشرة والموجه من خلال عدد من المناهج الدراسية والأنشطة التعليمية

والعملية يكون أكثر قابلية لدى الطلاب، كما أكدت على أهمية تضمين التربية الأخلاقية في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم بشكل تكاملي بأسلوبه الأفقي والرأسي، والاهتمام كذلك بتضمين الأنشطة التربوية والعلمية التي تهدف إلى إكساب الطلاب القيم الأخلاقية السامية، وتساعد في الحد من المشكلات والجرائم الأخلاقية التي يقعون فيها، وتزيد من استعدادهم للتعاون وتعميق احترام حقوق الآخرين في نفوسهم، مع مراعاة مستوى النمو الأخلاقي والبدني والنفسي للطلاب.[17]

كما أكدت على نشر الوعي بين المعلمين بأهمية وضرورة تحقيق أهداف التربية الأخلاقية من خلال المفاهيم والموضوعات العلمية التي يقومون بتدريسها وأنماط وطرق التدريس التي يستخدمونها، فلم يعد المعلم مجرد ناقل للمعرفة إلى الطلاب فقط، وإنما أصبح يقوم بعدد من الأدوار أهمها أنه مرب أخلاقي ومصلح اجتماعي، ولكي يحقق ذلك يجب أن يراعي مبدأين هما: عدم تحويل التدريس والتربية الأخلاقية إلى تلقين وقولبة، والثاني تربية الطلاب أخلاقياً من خلال الاكتشاف بالخبرة والمحاولة والخطأ والحوار الصريح وتوصلهم إلى الاستنتاج الأخلاقي بحرية واستقلال.[18]

أخيراً: إن التربية الأخلاقية الإسلامية تمتلك المقومات العالمية والأهداف السامية التي بتضمينها وتطبيقها في مناهجنا ومدارسنا وممارساتنا اليومية تستقيم حياتنا وتسمو أخلاقنا وتقل المشكلات والجرائم الأخلاقية في مجتمعنا، وإذا أدرك المسؤولون عن التربية والتعليم والمعلمون والمعلمات القائمون بهذه الرسالة العظيمة ذلك وطبقوه في تربية وتعليم أبنائنا الطلاب حققت التربية الأخلاقية فاعليتها في وقائية المجتمع من الجرائم الأخلاقية، والرقي به إلى أعلى المستويات في الأخلاق، ورسولنا- صلى الله عليه وسلم- يقول: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق).

ثالثا- المنظومة التربوية والضبط الاجتماعي

1- مفهوم الضبط الاجتماعي:

يمكن تعريف الضبط الاجتماعي، بأنه استخدام القوة البدنية أو الوسائل الرمزية لفرض أو إعمال القواعد أو الأفعال المقررة ويكون الفرض بالإجبار والقهر، أما إعمال القواعد والأفعال فيكون بالإيحاء والتشجيع والثناء وغير ذلك من الوسائل.

ويستعمل اصطلاح (الضبط الاجتماعي) في ذلك الجزء من النظرية الاجتماعية الذي يهتم بدراسة أساليب المحافظة على النظام والاستقرار، أو قد يستعمل بمعناه الضيق الذي يشير إلى الوسائل الأخصائية التي تستعمل للمحافظة على النظام كالقوانين والمحاكم وقوات الأمن

والشرطة، وأحياناً يستعمل في دراسة المؤسسات الاجتماعية وعلاقتها الواحدة بالأخرى وقت قيامها بالمحافظة على الاستقرار الاجتماعي وهذه المؤسسات هي المؤسسات الشرعية والدينية والسياسية.[19]

يدرس موضوع الضبط الاجتماعي عادة طبيعة وأسباب الاستقرار والتغير في المجتمعات الراقية. أما علماء الانثربولوجيا الاجتماعية فيقومون بدراسة وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات البدائية البسيطة التي يستعمل بعضها وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية ويستعمل بعضها الآخر وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية.

وتعتبر التنشئة الاجتماعية وما تؤديه في عملية الضبط الاجتماعي، العملية التي يتم من خلالها إعداد الشخصية الإنسانية السوية، التي تحمل قيم ومعايير السلوك الصحيحة، التي لها تأثيرها على تكوين الضبط الذاتي.[20]

وقد أوضحت العديد من التجارب والأبحاث الميدانية أنه ليس بمتعذر التنبؤ بالانحرافات لدى جماعات من النشء في ضوء تحليل علمي كمي لأساليب التنشئة الاجتماعية.[21]

فالمجتمع هو الضابط وهو المنضبط في الوقت نفسه، إذ إن له قدرة مستمرة على الخلق الذاتي للضوابط.[22]

2- نظرية الضبط الاجتماعي:

تقوم نظرية الضبط الاجتماعي على أن الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد. فتبدأ بطرح رأيها عبر تساؤل غير معهود قائلة: كيف لا ينحرف الأفراد، وأمام أعينهم كل هذه المغريات؟ فالانحراف إذن، حسب زعمها، مكافأة اجتماعية يحصل عليها المنحرف مهما كان نوع انحرافه.

ويرى رواد هذه النظرية، انه من اجل منع الانحراف الاجتماعي بين الأفراد لابد من اجتماع أربعة عناصر هي:

2-1- الرحم والقرابة: حيث أن شعور الأفراد بصلاتهم الاجتماعية المتينة يقلل من فرص انحرافهم. فالفرد يشعر بالمسؤولية الأخلاقية والالتزام العاطفي في أغلب الأحيان، تجاه عائلته وأصدقائه وعشيرته. وهذه المسؤولية حكمها حكم القانون الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية، فأي خرق لهذه القوانين الاجتماعية يؤدي إلى عزل الفرد المنتهك لحرمتها، اجتماعياً.[23]

2-2- الانشغال الاجتماعي: وهو انغماس الفرد في نشاطات اجتماعية سليمة تستهلك طاقته الفكرية والجسدية، كالخطابة، والكتابة والهوايات الرياضية والرحلات وإدارة الجمعيات الخيرية. وهذا الانشغال يقلل من فرص الانحراف. أما الأفراد الذين لا يملكون عملاً أو هواية تستوعب أوقاتهم، فغالباً ما تنفتح لهم أبواب الانحراف[24].

2-3- الالتزام والمتعلقات: وهو استثمار الأفراد أموالهم عن طريق شراء وتملك العقارات والمنافع والمصالح التجارية. ولا شك أن مصلحة هؤلاء الأفراد المالية والتجارية تقتضي منهم دعم القانون والنظام الاجتماعي. أما أولئك الذين لا يملكون داراً أو عقارا أو لا يستثمرون في المجتمع أموالهم ولا أولادهم، فإنهم معرضون للانحراف أكثر من غيرهم.[25]

2-4- الاعتقاد: وهو أن الأديان عموماً تدعو معتنقيها إلى الالتزام بالقيم والمبادئ الخلقية. فالمؤمنون بالأديان السماوية يحرمون على أنفسهم سرقة أموال الغير، لأن هذه الأديان تأمرهم بالتكسب الشرعي الحلال وبذلك تضمن لهم معيشة كريمة. ويقوم الدين أيضا بتهذيب السلوك الشخصي للأفراد في كل مجالات الحياة الاجتماعية.[26]

3-الضبط الاجتماعي قبل المدرسة: تعد المؤسسة الأسرية، المؤسسة الاجتماعية الأولى في عملية التنشئة عموماً والتنشئة الاجتماعية بوجه خاص داخل المجتمع الإنساني، لأن الطفل يعيش فيها حياته الأولى معتمداً عليها بشكل كامل، ومكتسباً السلوكيات الايجابية والقيم والمعايير والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وكذلك تعلمه قواعد الضبط الاجتماعي، وتمثل الأسرة إحدى أسس المجتمع التي يعتمد عليها في إعداد أبنائه.[27]

وتوضح نظرية الضبط الاجتماعي أن الأسرة تعتبر من أهم مصادر الضبط الاجتماعي، لذلك فإن تغيب الآباء عن الأسرة يؤدي إلى ضعف القيود على الأبناء وعدم تعلمهم الطاعة والامتثال، الأمر الذي يؤدي إلى عدم ضبط سلوكهم.[28]

وتعد الأسرة من أهم مصادر الضبط الاجتماعي المباشر وغير المباشر، وكلما تم تدعيم التكامل الأسري، زادت قدرة الأسرة على ممارسة الضبط وحماية أبنائها من التيارات المنحرفة أو السلوك المنحرف.[29]

ويمكن ممارسة نمط من الضبط الاجتماعي على المراهقين بواسطة الأسرة أو جماعات الأصدقاء في المنطقة الواحدة، أو المدارس أو مؤسسات تطبيق القانون، والجماعات الرسمية وغير الرسمية الأخرى، ويؤكد (ناي) أن الضبط الأسري يمنع من السلوك الانحرافي.

وللمؤسسة الأسرية دور في غاية الأهمية في إكساب أفرادها المعايير وتشكيل الشخصية السوية للإنسان، وحمايته من الانحراف، وتدعيم الضبط الذاتي لديه، مما يشكل دعامة أساسية للضبط الاجتماعي.[30]

والأسرة تمثل المؤسسة الأولى في عملية التنشئة عموماً والتنشئة الاجتماعية بوجه خاص، وما يترتب عليها من إمداد الأشخاص بالقيم والمعايير والعادات السلوكية الصحيحة. أما بالنسبة للتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، فالتنشئة يتم فيها تشكيل شخصية الإنسان السوية وتدعيم الضبط الذاتي لديه، وإكسابه ثقافة المجتمع ومعتقداته، وتكوين الضمير لديه، وذلك يمثل مدخلاً مهماً لتدعيم الضبط الاجتماعي.[31]

وفيما يتعلق بالمؤسسة الأسرية والضبط الاجتماعي، فنظراً لأن الأسرة هي التي تتولى رعاية أبنائها منذ لحظة الميلاد، لذلك يقع عليها عبء كبير في عملية تعلم نماذج السلوك السوي، وممارسة الضبط الذاتي لأفرادها، بالإضافة لدورها في الضبط الاجتماعي.[32]

4- المدرسة ومهمة الضبط الاجتماعي:

لاشك أن من أهم وظائف المدرسة تأسيس أو تأمين الضبط الاجتماعي، وهذا تعترف به مختلف الأنظمة، فالتربية في المنزل تتم على أساس الضبط، وعلى أساس تكوين كائن اجتماعي في هذا الجسم البيولوجي. إذاً هناك عملية ضبط تبدأ في البيت، أما وظيفة المدرسة، فهي استكمال عناصر هذا الضبط في مجالات لم تتعامل معها الأسرة.[33]

والمدرسة وظيفتها تأمين هذا الجانب من الضبط الاجتماعي الذي له علاقة بحياتنا المدنية وبالدولة.

وحتى تتحقق عملية الضبط الاجتماعي بشكل أفضل فإن هناك ثلاثة عناصر يمكن ممارستها، أو العمل عليها:

العنصر الأول، هو استقلالية التلميذ، يعني أن يشعر التلميذ بأنه يتمتع بقدر من استقلالية التفكير والتعبير عن الرأي، وإتاحة الفرصة أمامه لكي يعبر عما يدور من حوله، وهذا عنصر أساسي ورئيسي في التطوير المدني.

العنصر الثاني، هو استخدام العقل. إذ يجب أن يبني المنهج بطريقة تعطي التلاميذ فرصاً للتعبير عن استقلاليتهم، وان يستخدموا عقلهم ويخاطبوا وأن يعطوا الفرص لكي يفتشوا عن

مسار المعلومات، ولكي يدافعوا عن رأيهم، ويقنعوا غيرهم ويقتنعوا بآراء غيرهم.

العنصر الثالث، وهو عنصر مهم، هو إمكانية "الانخراط" في تيارات أو وجهات نظر. فلا بأس إذا انقسم الرأي أو الصف، وظهر رأيان، واجتمع كل فريق على دعم رأيه. فهذه التيارات هي محاولة لإيجاد أو لابتكار بدائل للمشاكل المطروحة. وابتكار البدائل في هذا المستوى، هو مقدمة للبدائل والتيارات الموجودة والتي تمثلها أصلاً التجمعات المدنية عموماً، وهذه التجمعات المدنية توازي التجمعات السياسية من حيث البدائل والتيارات، وكلها حلقات تترابط باتجاه التغيير الاجتماعي.[34]

ولا بأس من حين إلى آخر وحسب الموضوعات، أن تكون هناك تيارات في الصف، للدفاع عن الآراء المطروحة، لأن هذا جزء من عملية إلحاق التلاميذ لاحقاً بالمجتمع المدني، وبالتجمعات التطوعية للمجتمع المدني.[35]

الخاتمة

نخلص من كل هذا إلى أن للمنظومة التربوية دورا هاما في بلورة الأفكار والتوجهات والاختيارات المفيدة المؤدية إلى تحقيق الانسجام المطلوب بين كل الفاعلين التربويين، من أجل خدمة الغايات الاجتماعية للتربية؛ لكن هذا المتعلم المستهدف بالتربية والتعليم، ماذا ينتظر من جهده التربوي التعليمي التعلمي الذي يبذله؟ ما هي طموحاته وتطلعاته ومؤهلاته التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار ؟ وهل هذه التطلعات تتوافق مع قيم ومكونات الحضارة والمجتمع الذي ينتمي إليه، بل القيم الإنسانية النبيلة كلها؟ وما إلى ذلك من الأسئلة.

والمدرس والمشرف التربوي كمسؤولين تربويين أساسيين على تنظيم وتخطيط وتنفيذ وتقويم المنهاج ، إلى أي حد يمتلكان من الناحية النظرية والعملية، الأدوات الضرورية اللازمة لتحقيق أهداف المنظومة التربوية في المجال الاجتماعي بفعالية تتجاوز التعثرات ومعوقات التعليم والتعلم؟ وهل هما مؤهلان في ظل المستجدات لتطوير إمكاناتهما الذاتية، لمسايرة تطورات العصر ولغته الإعلامية؟ أم هما خارج إطار عصرهما، لا يزالان منغمسين حتى النخاع في الممارسات التقليدية؟

- الهوامش:

1- سهير كامل أحمد، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001، ص 186.

2- خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2003، ص 242.

3- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 114.
4 – إبراهيم عيد، علم النفس الاجتماعي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 188.
5 – إبراهيم ناصر، التربية الأخلاقية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 145.
6 – محمد عطية الإبراشي، روح التربية والتعليم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 86
7 – بوشاقو عثمان، الوظيفة الاجتماعية للمدرسة، دار التنوير للنشر و التوزيع، الجزائر، 2001، ص205.
8 – بوشاقو عثمان، مرجع سابق، ص 206.
9 – السيد أحمد المخزنجي، تنمية القيم التربوية والنفسية للأبناء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الكتبة الثقافية، القاهرة، 1993، ص 94.
10 – السيد أحمد المخزنجي، نفس المرجع ، ص 95.
11 – لطفي بركات أحمد، القيم والتربية، دار المريخ، الرياض، 1983، ص 245.
12 – لطفي بركات أحمد، نفس المرجع، ص 177.
13 – دينكن متشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن طه، بيروت دار الطليعة 1976، ص 222.
14 – ايدجارفوروآخرون، تعلم لتكن، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، اليونسكو/الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970، ص 110.
15 – عبد المحسن عبد العزيز حمادة، مدخل إلى أصول التربية، ط4، جامعة الكويت، كلية التربية، 1995، ص 26.
16 – عبد المحسن عبد العزيز حمادة، مدخل إلى أصول التربية، ط4، جامعة الكويت، كلية التربية، 1995، ص 152.
17 – نفس المرجع، ص 153.
18 – مصطفى عبد القادر زيادة، وآخرون، فصول في اجتماعيات التربية، ط6، مكتبة الرشد، الرياض، 2007، ص 271.
19 – مصطفى محمد حسنين، الضبط الاجتماعي في الإسلام، أضواء الشريعة، جمادى الأولى، 1995، ص 28.
20 – مصطفى محمد حسنين، مرجع سابق، ص 42.
21 – السيد سلامة الخميسي، الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي، ط2، مكتبة الرشد، الرياض، 2007، ص 217.
22 – آمال عبد الحميد، وآخرون، الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 2000، ص 87.
23 – عبد المجيد سيد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987، ص129.
24 – نفس المرجع، ص 130.
25 – نفس المرجع ص 132.
26 – خالد بن عبد الرحمن السالم، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، الرياض، 2005، ص 148.
27 – الحامد محمد و نايف الرومي، الأسرة والضبط الاجتماعي، ط2، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 2003، ص 274.
28 – محمد عبد الله البكر، تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب . المجلد 16، العدد 32، 2001، ص 29.

29 – خالد بن عبد الرحمن، السالم، الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 2000، ص 63.

30 – عبد الرؤوف محمد بدوي ، الضبط الاجتماعي والمقاومة في الأسرة والمدرسة دراسة تحليلية نقدية، التربية المعاصرة، ع53 ، السنة 16، نوفمبر 1999م، ص 68.

31 – محمد عبد الله سيدي، الضبط الاجتماعي والجريمة، مجلة الأمن والحياة، العدد 17، 2007، ص 59.

32 – محمد صفوح الأخرس، نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997، ص 95.

33 – مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 264.

34 – سلوى علي سليم، الإسلام والضبط الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985، ص 151.

35 – محمد معجب الحامد، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي دراسة ميدانية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، 2006، ص 162.

Educational system and community values

Dr. Abdelbasset HOUIDI*

ABSTRUCT :

The education system is considered one of the most fundamental areas of socialization, It is a way by which the society aims to consolidate the values of the community. Hence, it is considered a social tool to maintain the values of society. This system must reflect the values of society and contribute to its progress.

In this article we will address the most important social aspects addressed by the educational system, which consist principally of social values, moral and human values.

Keywords: values, the society, education, the system, socialization, education.

---

* Maître de conférence (A) – Faculté des sciences humaines et sociales - Université d'El-oued- Algérie.